

مراكش في: 2007/12/30

المحترم الأستاذ
الدكتور يحيى اليحيائي

الموضوع: دعوة للمشاركة

تحية إعلامية صادقة، وبعد

يتشرف نادي الصحافة والاتصال بمراكش بدعوتكم للمشاركة في أشغال الملتقى الوطني الأول للإعلام والاتصال، حول موضوع: "تحرير القطاع السمعي البصري بالمغرب: الراهن والمستقبل" في الفترة الممتدة بين 17 و 20 يناير 2008 بمراكش، والذي سيشارك فيه أكثر من 100 خبير في التواصل والإعلام، من بينهم 20 صحفي إسباني. ومن المنتظر أن يشهد قصر المؤتمرات بمراكش الذي سيتم فيه افتتاح الملتقى، حضور السادة وزراء، الاتصال، والثقافة، والتربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر، ورئيس الهاكا، كما سيتم تكريم شخصيات وطنية إعلامية.

وفي انتظار ذلك تفضلوا بقبول
فائق التقدير والاحترام والسلام

الإدارة: المسرح الملكي، شارع محمد السادس - ص.ب: 5695 باب أغمات مراكش 40003 -

070110769/061843490

الهاتف: 024435550/24291574/الفاكس: 024435549/

CPCMT2007@yahoo.fr

بعض عناصر الأرضية

لو كان ثمة من تاريخ رمزي، بالقياس إليه يمكن الحديث عن "المقابل والما بعد" بالقطاع السمعي/البصري بالمغرب، فسيكون بالتأكيد أواخر عقد تسعينات القرن الماضي، حيث تسارعت مشاريع الإصلاحات بذات القطاع، وتحديدًا منذ وصلت حكومة التناوب التوافقي للسلطة العام 2008.

والواقع أن العقود الأربعة التي تلت مرحلة الاستقلال، لم تفرز شيئًا كبيرًا يذكر، اللهم إلا مشهدًا سمعيًا/بصريًا يعتمل داخل منطوق الملكية العمومية لوسائل الإعلام، تتحكم فيه السلطة مباشرة إما لاعتبارات أمنية خالصة، أو لاعتبارات سياسية صرفة، أو ما سواها.

لم يفسح في المجال واسعًا نسبيًا إلا بعقد التسعينات، حيث تضافرت ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتراجع جدوى الاحتكار العمومي، وتهيأ المبادرة الخاصة لأخذ زمام الأمر بالاستثمار المباشر، أو بآليات الإسهام في التصور، تضافرت مجتمعة للدفع بالقطاع، ليشتغل وفق أدوات وقوانين جديدة.

من غير المبالغ فيه الاعتقاد بأن حكومة التناوب الأولى كما الثانية إنما دشنت، سيما وقد توفر لها بعض من العزيمة السياسية، لمرحلة جديدة أريد للإعلام السمعي والبصري بظنها، أن يواكب التطورات الحاصلة بالعالم وبالمغرب، والانفتاح على جماهير، لطالما تدمرت من إعلام سلطوي، ممرکز، مؤذج الطبع والطبيعة.

وعلى هذا الأساس، فإن تكسير قانون الاحتكار للعام 1924، كما تحرير المجال السمعي/البصري بداية الألفية، كما إنشاء الهيئة العليا للاتصال السمعي/البصري فيما بعد، إنما أشرت مجتمعة على دخول المغرب مرحلة جديدة شعارها الظاهري على الأقل، "المراهنة على القرب"، القرب من الجمهور.

إن فتح المجال واسعًا أمام الاستثمار الخاص في القطاع السمعي/البصري، إنما كان من شأنه إفراز، على الرغم من قصر المدة، طفرة في الإذاعات الجهوية والمحلية (على الرغم من انحسار أفق الفعل التلفزي) تحتاج في ممارستها الإعلامية للتقييم الجاد بأفق التقييم، سيما بزواية ما تم تحديده بدقتر حملات قبلي، توافق عليه الفاعلون ورضوا بالاشتغال في ظله.

من هنا، فإن قراءة أولية لهذا المشهد إنما تستوجب التوقف ومساءلة ثلاثة عناصر، تبدو للوهلة الأولى سابقة لأوانها، لكنها ضرورية بحكم تسارع المعطيات:

+ الأول ويرتبط بالسياق، سياق تكسير الاحتكار والفتح في المجال واسعًا أمام القطاع الخاص، ليلج قطاعًا كان لأكثر من أربعين سنة، مؤطرًا بقوانين الاحتكار والملكية العامة.

إن التساؤل هنا لا يروم التوقف عند التفاعلات السياسية والثقافية التي ثوت خلف هذه "الإصلاحات"، بل وأيضا الظروف العامة التي ضغطت بجهة انفتاح السوق، والسماح للفاعلين الخواص بالفعل في مجال كان الاستثمار من بين ظهرائيه مغلقا، أو غير ذي جدوى اقتصادية مباشرة.

+ الثاني ويرتبط بمضمون الإصلاحات في حد ذاتها، بجهة مساءلة مدى تأثير التعددية بالسمعي/البصري على المضامين المنتجة، ومدى قدرة المحطات الجديدة (سيما الإذاعية) على توسيع هامش الحرية والتعددية الثقافية وما سوى ذلك.

إن الوقوف عند الحوصلة الأولية لهذه المحطات لا يروم ولا يجب أن يروم، تقييمها بالمطلق، بل بالقياس إلى معادلة المفروض فيها أن تسائل المضامين بالقياس إلى طفرة الأدوات والأعتدة.

+ أما العنصر الثالث، فمن المطلوب أن يروم تقييم التجربة بالقياس إلى معايير محددة، سيما معيار القرب، ومدى ترجمة هذه المحطات للخصوصيات الجهوية والمحلية، الثقافي منها كما ذي البعد الهوياتي.

إن الفلسفة الثاوية خلف إنشاء المحطات الإذاعية (وإلى حد ما بعض المحطات التلفزية) كانت منذ البدء المراهنة على الإنصات لانتظارات الجمهور الواسع، سيما ذي التميز الجغرافي أو الثقافي أو الهوياتي. بالتالي، فإن فشل المحطات إياها في ذلك، أو تقصيرها في الوفاء بمتطلباته، كما أن النجاح به سيكون من شأنه تشجيع العملية مستقبلا، أو التحول عنها لفائدة بدائل، المفروض أن توضع، أو هي قائمة.

هذه بعض عناصر للنقاش سقناها كأرضية أولى للنظر في حال ومآل ما أضحي منذ مدة يسمى بالمغرب ب"إصلاح المشهد السمعي/البصري".